التحول الديمقراطي في العراق بعد عام 2003 .. .فدرالية كردستان العراق انموذجاً

م. د. كافي سلمان مراد الجادري
كلية التربية الاساسية / الجامعة المستنصرية

تميز العراق بالتعددية القومية والدينية والطائفية والمذهبية والقبلية على مر التاريخ . وهكذا كان منذ نشأت الدولة العراقية بعد الحرب العالمية الأولى رغم ما طرأ عليها بعض التغيرات ، واذا كان ابناء الشعب العراقي يجمعهم انتماؤهم الوطني فأن ذلك لا يتناقض مع الخصائص القومية والدينية والمذهبية التي يجب احترامها ، ألا أن الحكومات المتعاقبة على حكم العراق تجاهلت هذه التعددية وحقوقها وأخذ دورها في المشاركة الفعلية في بناء مؤسسات الدولة، سيما السيادية و العسكرية (التي اقتصرت على قومية واحدة ومذهب واحد مقرب من السلطة الحاكمة)، وحرمانها من المشاركة في صنع القرار. رغم المتغيرات السياسية والعسكرية التي طرأت على أنظمة الحكم في العراق ، لم تلمس تلك التعددية ومنها القومية الكردية التي اعترفت الدساتير العراقية بوجودها كثاني قومية في العراق بعد العربية من تغير على سياسة ادارة السلطة واشراك المكونات القومية والمذهبية الاخرى في الحكم او ممارسة حقوقها القومية والحضارية ليس لانها لا تملك مقومات ولكن الاقصاء والتجاهل الاخرين وحب التسلط هو الذي دفع بها الى الصدامات العسكرية مع كل الانظمة وفشل تلك الحكومات واخرها حكومة البعث الثانية التي امتد حكمها من تموز 1968- 2003 في ايجاد حل سلمي يحفظ امن واستقرار العراق مما دفع بقيادات الحركة الكردية الى البحث عن حلول من خارج العراق بعد عمليات الأبادة والتهجير من قبل الحكومات السابقة لحكم البعث ، على الرغم من ادراك الكرد بأن قضيتهم القومية كانت ورقة بيد القوى الكبرى في الضغط على الحكومات العراقية

على أثر غزو العراق للكويت عام 1990 تم اخراج الجيش العراقي من الكويت عن طريق تشكيل تحالف دولي بقيادة الولايات المتحدة الامريكية عام 1991 ، واصرارها على اسقاط النظام ، ألا أن اندلاع الانتفاضة الشعبانية في البصرة بقيادة عدد من ضباط الجيش العراقي الذين انسحبوا من الكويت والناقمين على سياسة السلطة في بغداد ، انتشرت انباء الانتفاضة في بقية محافظات الجنوب والوسط لمطالبتهم باسقاط النظام السابق .

اوعزت الأدارة الأمريكية الى قادة الحركة الكردية في سوريا العودة الى العراق واعلان الانتفاضة في مدن وقرى كردستان ، ألا أن تمكن النظام الحاكم من القضاء على المنتفظين في جنوب العراق ، وكذلك فعلت مع الكرد الذين هربوا من المدن الى الحدود التركية والإيرانية والمناطق الجبلية ، وارسالها للأمم المتحدة التي اصدرت قرار مجلس

الأمن الدولي رقم (688) في الخامس من نيسان عام 1991، والذي ذكر فيه الكرد وما تعرضو من عمليات قمع واللجوء الى الدول المجاورة , وتم توفير حماية دولية من قبل طائرات التحالف ومنع الطائرات العراقية من التحلق فوق اجواء خط العرض 36 التي سمي بمنطقة حظر الطيران ووفر هذا القرار الملاذ الآمن للكرد. كما منح هذا القرار الفرصة للكرد الى ممارسة نوع من الاستقلالية سيما بعد اجراء انتخاب اعضاء برلمان كردستان من الاحزاب الكردية بقيادة الحزبين الاتحاد الوطني والحزب الديمقراطي الكردستاني وفي 4/ حزيران عام 1992 انعقد اول مجلس وطني كردستاني واعلان فدرالية كردستان) . ومنذ ذلك التاريخ اصبح الاقليم يدير شؤونه تحت ظل وحماية امريكا وحلفائهاوالعمل المشترك مع قوى المعارضة العراقية ، كما اتخذت واشنطن من كردستان قاعدة لهابعد رفض تركيا من المشاركة في الحرب ضد العراق ومراقبة تحركات النظام العراقي حتى تم اسقاطه من قبل دول التحالف بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية في نيسان عام 2003 وشارك الكرد بثلاثة الآف مقاتل سيطروا على الموصل وكركوك، واصبح الكرد الحليف الاستراتيجي الأول للولايات المتحدة الأمريكية في الشرق الأوسط بعد ان تجاهلتهم لعقود طويلة واعتبرت القضية الكردية شأن داخلي.

- ادارة الدولة ومجلس الحكم :

عانى العراق بعد عام 2003 من فوضى عارمة بسبب انهيار النظام السياسي وحل بعض مؤسساته الامنية وتفكك الجيش وحله ، مما جعل الدولة تتجه نحو خيارات مفتوحة وكانت الخيارات المطروحة هي استمرار الاحتلال او الشروع ببرنامج لاعادة بناء نظام سياسي جديد سواء تحت الاحتلال او بعد خروجه ، وهو ما تم الاتفاق عليه أن العراق بحاجة إلى صياغة مؤسساته ونظامه في ظل مرحلة انتقالية تحت الحماية الأمريكية .

- أدارة بول بريمرالمدنية :

في ايار 2003 التقي الحاكم المدني بول بريمرمع قادة المعارضة العراقية ونصحه قادة المعارضة بسرعة تشكيل مجلس الحكم الانتقالي المكون من (25) عضواً تم اختيارهم من قبل قوات التحالف على اساس طائفي واثيني ، وتم اختيار ابراهيم الجعفري من حزب الدعوة كرئيس لهذا المجلس كما ضم المجلس ابرز قادة المعارضة من الشيعة والكرد وبعض العرب السنة وغيرهم وكانت رئاسة المجلس تتغير كل شهر وبعد رئاسة الجعفري تسلم السيد جلال الطالباني لمدة شهراعرب عن سعادته في هذا المنصب وقال اشعر بعراقيتي وبتحقيق الأماني التي ناضلنا من أجلها منذ شبابنا أماني الأخوة العربية – الكردية والعمل المشترك من اجل عراق ديمقراطي برلماني تعددي ...، كما علق على ابرز ايجابيات هذه المرحلة هي الانتقال السلمي للسلطة وعدم احتكارها من قبل شخص واحد .

- اقرار الدستور العراقي المؤقت :

واقر المجلس الدستور العراقي المؤقت الذي عرف بقانون إدارة الدولة العراقية للمرحلة الانتقالية ، ونص الدستور على ان النظام العراقي هو جمهوري فيدرالي ديمقراطي تعددي ، وفيما يخص الكرد في هذا القانون تتلخص حول الفدرالية والمادة الخاصة بحلول لملف كركوك . واجه

هذا الدستور معارضة من قبل العرب السنة حول بعض المواد وقاطعوا عملية الاستفتاء عليه . (حقيقة الحديث عن مواد الدستور ومناقشة الفدرالية يحتاج مجال اوسع من ورقة عمل الى بحوث) . ومن خلال هذه التوازن العرقي والطائفي في ادارة الدولة والذي لم يشهده كل تاريخ العراق الحديث والمعاصر استمر واصبح عرف سياسي في كل الدورات الانتخابية وتوزيع المناصب السيادية والثانوية في مؤسسات الدولة.

ومن النتائج المستخلصة والتي تدعو للدهشة عدم التركيز على الاقتصاد رغم اعتراف القادة الجدد في الحكومة بضرورة التنمية الاقتصادية فهم لا يجعلون منها اولوية على طرف النقيض لكثير من مواطنيهم الذين يقولون انهم يريدون الخدمات والأمن . في الواقع ان السياسة الجديدة تزيد من صعوبة الحلول التوفيقية للحكم رغم ان الهويات العرقية والطائفية كانت سمة مهمة للدولة العراقية في الماضي فالعملية السياسية الجديدة (الانتخابات وصنع الدستور تزيد من حدتها وكذلك التمرد) .
واخيراً نجحت الولايات المتحدة من السيطرة على العراق الذي أدخلته في ستراتيجيتها الخارجية التي كانت ترى فيه عقبة في امتلاكها للشرق الأوسط وثرواته النفطية والتحكم في علاقاته الدولية لاسيما دول منطقة الخليج العربي ومراقبة النشاط الإيراني النووي والاهم من كل هذه الاهداف هو تحقيق أمن اسرائيل .

حركة التغيير وتشكل المشهد السياسي في العراق

ا.د. حيدر علي حسين
كلية العلوم السياسية / الجامعة المستنصرية

قد يختلف الطرح الفكري في هذه الورقة عن اتجاهات تناول موضوع الندوة ، فالمساحة السياسية تحيلنا الى البحث بأطار اخر، يصب في زاوية التغيير ايضا، لكن على وفق مديات مختلفة ، تتركز على اتجاهات التغيير في المشهد السياسي العراقي وان كانت برؤية مستقبلية، فهذا لا يعني عدم وجود امتداد تاريخي لها في بيئة التغيير العراقية.

من جانب اخر نقصد في هذه الورقة ان مديات التغيير هذه تحدث نتيجة حركة التغيير الدينامية وليس نتيجة حركات التغيير التي تستمد فلسفتها في التغيير من معطيات الحركة اساسا .

وتنطلق رؤيتنا في هذا الاتجاه من معالجة اشكالية محددة تتركز في حركة التغيير كحالة مستمرة وفاعلة تسهم في بناء الدولة ، وما تتضمنه هذه الحالة من معطيات ومستويات متعددة .

لذا كان التوجه في صدد هذا الموضوع متركزا على مناقشة افتراض اساس يحيلنا الى الحديث عن ان حركة التغيير في العراق ادت الى صياغات على مستوى طبيعة انظمة الحكم وتوجهاتها والبناء الفكري السياسي للدولة والاطر العامة لبنائها، وهي مستمرة على وفق عوامل تنبثق من المجتمع والدولة والبيئة الخارجية ولها امتدادات مستقبلية.

بداية الامر لابد أن نفهم التغيير بشكل اساسي، وايضا أن نفهم العلوم الاجتماعية والبنى الاجتماعية، ثم ندخل إلى موضوعة التغيير السياسي ونتائج. فالتغيير يعني التحول من شئ الى اخر، بمعنى جعل الشيء على غير ما كان عليه.

والتغيير بمعنى التحول هو الانتقال من حال إلى حال اخر جديد، بمعنى اخر التحول من نقطة معلومة إلى نقطة معلومة اخرى، فيأخذ بتركيبة صورية محددة يمكن ان تنقسم الى مسارين :

الاول: مسار يفهم بدلالة احداث اختلاف في مضمون الصورة الذاتية

الثاني : مسار باتجاه التحول جراء احلال شئ بأخر اي استبدال الشيء بغيره.

ومن المسارين يمكن تحديد معطى مهم في حركة التغيير ، وهي ان هناك انماط للتغيير ومن خلال هذه الانماط فأن التغيير السياسى يمكن تحليله وفق ثلاث مستويات:

معدل التغيير وحيز او مجال التغيير ومسار او وجهة التغيير.

ولابد من ان نشير الى ان التغيير في العلوم الاجتماعية هو تحول ملحوظ في المعطى أو الشئ الكامن، والتغيير الاجتماعي هو حالة التحول التي تطرا على البناء الاجتماعي خلال فترة من الزمن مما يولد تغييرا محددا على المستوى الوظيفي والقيمي وانماط العلاقات السائدة في المجتمع، وكذلك هو انتقال المجتمع بإرادته من حالة اجتماعية محددة إلى حالة متطورة اكثر

اما التغيير السياسي وفيما لو نظرنا اليه في اطار التغيير الحاصل في العلوم الاجتماعية فهو الانتقال من وضع لا ديمقراطي استبدادي إلى وضع ديمقراطي.

وهذه هي النقطة الجوهرية، أي تغيير دستوري ينطوي على تغيير في توازن القوى، وايضا ينطوي على تغيير في موازين القوى بين الجهات أو الفعاليات الناشطة داخل المجتمع، اذا هو اعادة التأثير السياسي داخل المجتمع، كذلك التغيير السياسي يرمز لمجمل التحولات التي قد تتعرض لها البنى السياسية في المجتمع، أو طبيعة العمليات السياسية والتفاعلات بين القوى السياسية وتغيير الاهداف وبما يعنيه كل ذلك من تأثير على مراكز القوى، بحيث يعاد توزيع السلطة والنفوذ داخل الدولة نفسها، أو

في احيان اخرى يكون التغيير على مستوى اقليمي أو دولي، بالتالي يكون التغيير في موازين القوى بين عدة دول على وفق عوامل محددة هي :

العامل الاول: وجود اتجاه عام يولد مطالب نحو التحول إلى صيغة ايجابية تخدم مصالح الافراد وتلبي حقوقهم.

العامل الثاني: وجود تحول في مكانة وتاثير ونفوذ بعض الحركات الفاعلة بالمجتمع مما يولد معطيات تغيير جديدة على مستوى التداول السلمي .

العامل الثالث: يأتي التغيير لأجل ثبات اليات التداول السلمي للسلطة في الحالات الديمقراطية وبالتالي توزيع الادوار السياسية.

العامل الرابع: وجود فاعل خارجي من قبل دول ومنظمات، وتأخذ هذه الضغوط اشكال مختلفة (اقتصادية / سياسية / عسكرية).

والتغيير ببعده السياسي هو مجمل التحولات التي تطرأ على الهياكل السياسية في المجتمع أو العمليات السياسية وحركة ومجالات التفاعلات بين القوى السياسية وحتى الاهداف، بما يعنيه كل ذلك من تأثير على مراكز القوة بحيث يعاد توزيع السلطة والنفوذ داخل الدولة نفسها أو بين عدة دول. او يمكن ان نعطي مقاربة اخرى للتغيير ببعده السياسي، تنطلق من الانتقال من حالة الى اخرى بفعل عوامل ذاتية وموضوعية كامنة في الدولة او بفعل التأثير الخارجي مما يؤدي الى احداث تحول جذري في نظامها السياسي والاقتصادي والاجتماعي وايديولوجيتها .

وقد يفضي التغيير الى طروحات معكوسة في المفهوم اي الانحدار والتراجع نتيجة حركة التغيير التي تتحكم بها معطيات تسير نحو التدهور بدلا من التطور .

وبالنسبة لموضوع العراق وحركات التغيير في تاريخية المعاصر ، فأن رؤيتنا في هذا المجال تسير باتجاه الحديث عن حركة التغيير بعامة والتي تاثيرت بها حركات التغيير في العراق، وهو جزء اساس من الافتراض الذي تنطلق منه هذه الرؤية ، لذا وفي هذا السياق فان تجربة التاريخ في العراق تؤكد ما تقدم. اذ لابد ان نشير الى ان حدث الاحتلال الذي ترتب عليه تحول سياسي كبير بالنسبة لتكوين المشهد العراقي يعد حقبة مفصلية بين مرحلتين أساسيتين:

الآولى مرحلة التأسيس والثانية مرحلة اعادة التشكيل .

المرحلة الاولى, امتدت منذ حصل العراق على الاستقلال عام 1932 حتى عام احتلاله واما عن المرحلة الثانية, والتي امتدت منذ عام 2003 ولا زالت مستمرة, فالسياسات التي اعقبت هذا التاريخ اوجدت بيئة تغيير متفاعلة في العراق بدا من العملية السياسية وصولا الى التغيير في تركيبة الفرد والمجتمع .

وتجدر الاشارة الى ان حركة التغيير الجارية في المشهد السياسي العراقي لم تتبلور من فراغ وانما جاءت لتحاكي متطلبات كل مرحلة واحتياجاتها، والاسس التي استند عليها مسار التغيير ومن جانب اخر هي تعني استجابة لذلك، او هي نتاج عن واقع وتراكمات محددة تنبثق منها عوامل التغيير، وترتكز على ابعاد سياسية واجتماعية واقتصادية وامنية وايديولوجية، تهئ البيئة للتغيير بمعطيات فاعلة تقود نحو الحديث عن رؤية تفسيرية احتمالية لمجالات التغيير في العراق

هذه المعطيات يمكن ان تطرح رؤية ببعد تحليلي فيما يتعلق بحركة التغيير في العراق سواء التي شهدها تأريخه المعاصر اوالجارية في المرحلة الراهنة اوالبعد المستقبلي .

فالتحولات الدراماتيكية التي شهدها العراق بالتزامن مع تغيير النظام وانهيار الدولة والتحول من حالة الدولة القائمة الى حالة التردي والتفكيك واعادة التركيب مثل نقطة جوهرية في مسار التغيير في العراق،اما المرحلة الاخرى فتفترض الحديث عن طروحات التغيير القائمة على تصاعد حالة التدهور الداخلي،وضعف امكانيات التاثير الخارجي. وهذا يعني ان اتجاهات التغيير انحدرت نحو معطيات سلبية تقود الى تغيير نحو الاسوأ.

وبالتاكيد لا يمكن القبول بأستمرار هذه المعطيات ونتائجها ، فالتغيير يطال كل المستويات وينقلها الى حالة اخرى ، وهنا يمكن الاشارة الى حركة التغيير في العراق على وفق رؤية افتراضية قوامها هناك اتجاه لتطور الاداء السياسي الداخلي، وانعكاسه على الفعل السياسي الخارجي بفعل ادوات التغيير المتفاعلة، اي بداية مرحلة تغيير جديدة ببعد مختلف. وهذا ما يحيلنا الى الحديث عن إقتران مشهد التغيير العراقي, خلال المرحلة الممتدة منذ التأسيس حتى حدث الانهيار ومن ثم النهوض بالتفكير في افتراض التغيير على مستوى البيئة الداخلية السياسية ومستوى فاعلية الدور الخارجي بالاستناد الى حسابات نوعية وكمية, مما سيدفع بلا شك الى أقتران مستقبل حركة التغيير في العراق بتصاعد الارتقاء الداخلي وفاعلية التأثير ضمن نطاق البيئة الخارجية .

هذا الاتجاه من الطرح ببعده المستقبلي النسبي لا يعني نهاية المسار المفترض للانتقالات المتحققة في حركة التغيير بالمشهد العراقي، وانما تفتح المجال للتفكير مجددا بافتراضات منطقية لادامة حركة التغيير لكن نحو مجالات اكثر ثباتا مع امكانية تحقق افتراضات المستقبل الايجبية الذي سيقود الى اعادة تشكيل المشهد السياسي العراقي على وفق محددات متجددة تلقي بظلالها على مسار حركة التفاعل السياسي والاجتماعي الذي يعد منبع التغيير وحركته في البيئة العراقية ، لتكون حركة التغيير باعثا دوريا على الانتقال الهيكلي بالدولة من وضع او مشهد نحو مشهد اخر اكثر دقة في التفاصيل من السابق، وصولا الى مرحلة قد تتمتع بالاستقرار النسبي الذي تغذيه عوامل منسجمة، مع كون هذه البيئة هي بالاساس باعثا للتغيير وبذلك فهي عامل تأثير في عملية التغيير والتحول الشامل. إذ أن أي تحول لن يجد طريقه للاستقرار اذا ابتعد عن وجود بيئة سياسية مستقرة وناشطة ودافعة لهذا التحول. وعلى اساس هذا الطرح الذي يتناول المقومات الواجب توفرها لفاعلية حركة التغيير، فينبغي وجود بيئة ملائمة ترتكز الى بعد ثقافي سياسي وفواعل التغيير ومعادلة متوازنة بين قوى التغيير مع تبلور نموذج يهدف الى وضع شروط تكون المشهد المستقبلي.

اليات تحقيق الاستقرار السياسي في العراق بعد عام 2003

ا.د شذى زكي
كلية العلوم السياسية / الجامعة المستنصرية

عانى العراق من ظاهرة عدم الاستقرار السياسي تقريبا منذ تأسيس دولته المعاصرة في عشرينيات القرن الماضي، لكن على نحو متناوب.

اما في مرحلة ما بعد 2003 ، فقد ازدادت اموره ارتباكا وصار عدم الاستقرار سمته الاساسية، واذا اردنا ان نعرج على الاسباب التي ادت الى ذلك، فسنجد بأنها متعددة، لكنها على العموم تقسم الى اسباب داخلية، واخرى خارجية. فبالنسبة للأسباب الداخلية، فهي تتمثل بالطريقة التي

تمت فيها عملية تغيير النظام السياسي العراقي، والاساس الذي قام عليه والمتمثل بالمحاصصة . اما الاسباب الخارجية فهي تتمثل بالتدخل السلبي لدول الجوار بالشأن العراقي، والدولية تمثلت بطريقة تعامل المجتمع الدولي مع الملف العراقي والتي اتسمت بعدم المبالاة.

تراوحت أسباب عدم الاستقرار السياسي في العراق بعد عام 2003ما بين تاريخية، اقتصادية، سياسية، اجتماعية، ثقافية، قانونية، ودولية. وقد جر ذلك لاضطرابات سياسية عنيفة وقمع وانعدام السلم الاجتماعي والمدني وتعدد الولاءات والقيم والمرجعيات الوطنية وكثرة الصراعات والتناقضات. وفي مناخ كهذا اختفى التسامح والحوار وحل محله التعصب والتطرف وتفاقمت ظاهرة التفكك السياسي والتحلل الاجتماعي وأصبحت أجهزة الدولة ضعيفة مما رشح اللجوء إلى ممارسة العنف أو الحرب الأهلية وصاعد من تأثير عدم الاستقرار في توقف التنمية والحياة المدنية وغياب الشرعية .خاصة وان الادارة الامريكية لم تفعل شيئاً لاستعادة الاستقرار أو لتوفيره حيث حل العنف والتفجيرات الانتحارية وبدت ثمار الحرية تقود الى الفوضى.

وفي تفسير هذا الوضع يشير كل من ستيفان هالبر وجوناثان كلارك في كتابهما المعنون (التفرد الأمريكي- المحافظون الجدد والنظام العالمي) الصادر في عام 2004 إلى كيفية استيلاء المحافظين الجدد على صناعة القرار بشأن العراق مما أدى إلى استبعاد مشروع وزارة الخارجية لمستقبل العراق، فالإدارة الأمريكية كان لديها بالفعل خطة لعراق ما بعد الحرب حيث قامت وزارة الخارجية وسبع عشرة هيئة فيدرالية بجهد هائل يدعى (مشروع مستقبل العراق) شمل مئات العراقيين المنتمين إلى الفئات الأثنية والدينية العديدة في البلد ومجموعات عمل في موضوعات تمتد من الاقتصاد والزراعة إلى الهياكل الحكومية. وظهر في نهاية الأمر تقرير من ثلاثة عشر مجلدا. وقد توقع المشاركون العديد من المشاكل التي حلت في النهاية في عراق بعد الحرب، وعملوا على خطط لملىء الفراغ الأمني واستعادة الخدمات وتهيئة المرحلة الانتقالية نحو الديمقراطية. ووضع المشروع استراتيجيات لكسب قلوب العراقيين وعقولهم عن طريق تحسين الظروف الحياتية وتأمينها كما شدد على التعاون مع التكنوقراط الموجودين في العراق لضمان تدفق الماء والكهرباء بدون انقطا لكن تعمد وكيل وزارة الدفاع لشؤون السياسات في البنتاغون (دوغلاس فيث) وهو أحد المحافظين الجدد، وموظفيه، تجاهل خطة عمل وزارة الخارجية في العراق بعد الحرب التي استغرق أعدادها عاما كاملا وحالوا دون السماح لكبير المخططين في وزارة الخارجية توماس وأريك بالتوجه إلى العراق. وأشار المؤلفان إلى أن أريك كان قد وظف نحو 240 عراقيا في أوربا وأمريكا ممن لديهم خبرات في مجالات القانون الجنائي والاقتصاد والنفط وكانوا قد أعدوا مسودات لكل ناحية من نواحي إعادة الأعمار لكن قيادة المحافظين الجدد في البنتاغون فرقت عقدهم.

وقد نتج عن الصراع بين البنتاغون والخارجية الأمريكية الذي أصبح العراق ساحة له وقد انتصر نهج البنتاغون وتم تدمير ما تبقى من البنية التحتية المدمرة أصلا صدرت القرارات الخاطئة بحل الجيش ومؤسسات الدولة وصولا إلى ما يسمى بالمرحلة صفر أو تجسيد حقيقي لسياسة الأرض المحروقة مما أدى إلى انهيار مشروع بناء الدولة لصالح بناء مشروع جديد مغاير نوعيا ولكن بدلا من مشروع دولة تأخذ الحكومة

فيها بيد الشعب والأرض لبناء شكل معاصر للدولة الحديثة اذ انفراط العقد الاجتماعي دفع البلاد في ظل التحديات الهائلة التي تواجهها للانزلاق نحو الحرب الأهلية.

إن أحداث الفوضى أو السماح بإغراق البلاد فيها هو نهج استراتيجي معروف يغذي هدفا واضحا لإحلال قوة الاحتلال محل أية مرجعية شرعية للاحتكام بحال الأمن أو التنمية أو كل ما يتعلق بمستقبل البلاد بل ومستقبل الوحدة الوطنية للبلد .

فبالتالي اصبحت ظاهرة عدم الاستقرار السياسي الظاهرة وتفرعاتها ، الاقتصادية والاجتماعية والثقافية هي من بين الظواهر المهمة التي عانى منها العراق وتوجب عليه البحث عن اليات تتناسب مع طبيعة تركيبته السياسية والاجتماعية والاقتصادية لتحقيق استقراره.

إن تحقيق الاستقرار السياسي في العراق يتطلب التصدي لبحث العناصر اللازمة لبلورة أرضية ملائمة لانطلاق استراتيجية الاستقرار، عبر الجمع بين ثلاثة مفاهيم متكاملة: الأول مفهوم سايكولوجي (الأمن)، والثاني مفهوم اقتصادي (التنمية) والثالث مفهوم قانوني (الشرعية). وإن التأسيس لتكامل هذه العناصر الثلاثة على أرضية من الوحدة الوطنية سيوفر المدخل الحقيقي لاستقرار البلاد- ذلك المطلب العميق الملح أمام العقل العراقي .

نحن بحاجة للدولة العصرية المؤهلة دون غيرها لضبط حدود الحريات والحقوق وتوازن المصالح في مناخ يتسم بالأمن الجماعي والاستقرار السياسي. وليس بجديد القول أن الاستقرار لا يستقيم بدون الأمن والتنمية ، أي الاستقرار يعني توفير شروط إنسانية الإنسان العراقي كما يعني بالنسبة لدولتنا توفير شروط استمرار .

وإذا أردنا حقا أن نؤسس لدولة الاستقرار السياسي في العراق فلنبدأ إذن بالأمن وليكن بناء جيش الأمن الوطني. ويجب الضغط باتجاه دول الجوار الجغرافي للقضاء على وباء الإرهاب وذلك بدلا من التضحية باستقرار العراق وذلك عبر عقد اتفاقات ثنائية ملزمة للطرفين وفتح مجال التعاون في المجالات العسكرية والأمنية .

ولعل عملية بناء العراق (بالمعنى الواسع للكلمة) لا تستقيم بدون أرضية الأمن الفاعل، أي ذلك الأمن الذي بفضل مجهود التنمية يرتكز بالأساس على منع أسباب ومظاهر العنف، وقد ربط (روبرت ماكنمارا) وهو وزير دفاع أمريكي سابق ورئيس سابق للبنك الدولي، بين تحقيق الأمن وقدرة الدولة على النهوض بأعباء التنمية، حيث يقول في كتابه (جوهر الأمن) لا يمكن للدولة أن تحقق أمنها إلا إذا ضمنت حداً أدنى من الاستقرار الداخلي، الأمر الذي لا يمكن تحقيقه إلا بتوفر حد أدنى من التنمية على المستوى الوطني، وقياساً على ذلك لا يمكن في بلدنا تناول الأمن بنجاح دون توفير تصور مستقبلي عن التنمية أو بناء ستراتيجية إنمائية وهو ما يتطلب انطلاقنا من تشخيص مصادر الإخفاق السابقة وعوائقها الحالية.

ليس من العسير علينا أن ندرك حاجتنا إلى دعم الأمن لتوظيف صحي للتنمية، ونقصد بالأخيرة أن نفهم التنمية كبرنامج يؤدي إلى خلق الإنسان العراقي الواعي المبدع والذي يؤثر بصورة فعالة في تحقيق تقدم مجتمعه، بمعنى أن التنمية التي نحن بحاجة لها هي حراك اجتماعي من وضعنا المأزوم إلى وضع أفضل منه تعزز فيه كرامة الفرد كانسان وتتوفر فيه متطلبات حرية التفكير بما يجعله فاعلاً بالأحداث وإيجابياً

لا سلبياً أو لا منتمياً إلى محيطه ومعنى ذلك أن هنالك ارتباطاً صميمياً بين التنمية ومشاركة الإنسان العراقي في تحقيقها. أي يتطلب ذلك تغييراً جذريا وثورياً شاملاً ومخططاً في العلاقات الاقتصادية القائمة، في القاعدة الاقتصادية والبنى الفوقية، في الهيكل الاقتصادي وفي التركيب الطبقي لمجتمع عملية إقامة بناء اقتصاد عراقي متوازن فيه تعتمد على الإمكانات والقدرات الفعلية الكامنة في الاقتصاد والمجتمع وتفيد من العلاقات الاقتصادية والدولية إلى أقصى حد ممكن. وليس لدينا شك في أن توفير متطلبات التنمية هو خير وسيلة لبناء الاستقرار داخل الإنسان العراقي وجعل الانقسامات بين مكونات الشعب إلى عناصر تكامل وذلك متى ما تصبح التنمية عملية تبدأ من داخل الإنسان العراقي ومن خلالها وإليه. إنها بعبارة واحدة إعادة خلق العراق داخل الإنسان العراقي.

ويعكس توفير الأمن من قبل الدولة شرعية وجودها واستمرارها، والشرعية هنا لا تخرج عن كونها التوافق مع المعايير الأسمى وهي أيضا توافق أعمال الدولة مع الدستور والقانون وكل ذلك مما يؤكد الشروط الضرورية لتوفير الاستقرار. لذا فإن تطبيق القانون من قبل الدولة يوفر الأمن للجميع لممارسة حرياتهم وخلاف ذلك- أي في ظل غياب القانون- يغيب الأمن وتداس الحريات ولا يبقى للحقوق أي معنى. والمجتمع الحر هو المجتمع الآمن، وهذا ما جعل كل الدساتير في الدول العصرية والمتحضرة تعطي الأولوية لصون الأمن الوطني على الحريات الفردية. ومن المهم أن نلاحظ أنه في بلداننا العربية هناك ضرورة لتوفر عنصر الرضا الشعبي العام لان عدم توفر هذا الرضا عن الحكومة يتسبب في الإخلال بالأمن وهز الاستقرار وذلك على خلاف المجتمعات المدنية .

وهذه العملية يمكن ان تتم عبر اليات كثيرة ومتعددة، لعل من اهمها :

1 :التعليم

تلعب المؤسسات التعليمية العامة والخاصة الدور المهم في نشر القيم المهنية والوطنية، وتنشئة الاجيال القادمة على فضيلة حب الوطن والتفاني في سبيله، ومن اجله

2 : وسائل الاتصال الحديثة

تلعب وسائل الاتصال الحديثة دورا مهما في تثقيف المجتمع ورفده بالقيم والمبادئ الوطنية، فالانترنيت والقنوات الفضائية، ومحطات الاذاعة والهاتف النقال، بإمكان الدول ان توظفها لصالح تنشئة وتوعية الافراد والتأثير الايجابي على تصرفاتهم

3: اليات امنية

ان تنفيذ السياسات العامة والقرارات الحكومية، تحتاج الى تحقيق الاستقرار العام في البلاد، فضلا عن زرع ثقة المواطن بالدولة ومؤسساتها، وشعوره ان اموال البلاد لم تسفر او تضيع، بل تم رصفها في مكانها الصحيح وعوضته الدولة

عنها بالخدمات واولها خدمة الامن والسلام .وعلى هذا الاساس فأن الاستقرار الامني ضروري للاستقرار السياسي في العراق .

اليات خارجية :- وهذه الاليات تقسم الى قسمين، اقليمي ودولي:

اولا: اليات اقليمية

كل الدول تتأثر بالبيئة الاقليمية المحيطة بها، والعمل على تحويل دول الجوار الى اصدقاء، او على الاقل محايدين، فلن يكتب للعراق الاستقرار من تبني اليات :

1 :**الحوار مع دول الجوار** وحل المشاكل عن طريق التفاهمات والحوار المباشر

2 :الحياد

من المعروف ان المنطقة الاقليمية المحيطة بالعراق، تمر بحالة من الصراع والتوتر(السعودية- التركي – الايراني) وتداعياته المباشرة تنعكس على العراق ولكي يحمي العراق نفسه على اعتبار ان له مكانة استراتيجية اقليمية مهمة، ويبعد شعبه عن ان يكون ساحة مواجهة من قبل الاطراف، فليس امامه الا اعلان الحياد كي يكون مأمون الجانب ويبعد نفسه عن المشاكل .

3 : المعاملة بالمثل عند المقدرة

تعد سياسة التعامل بالمثل من السياسات الناجحة والضرورية لاي دولة تريد ان تضمن حقوقها كونه يشكل عامل ردع فعال يمنع الدول الاخرى من ان تتدخل في شؤون الدولة الهدف، وهو مبدأ دولي عام وستجد الاطراف الاقليمية انفسهم امام ردع قوي قد يدفع ألى اعاده النظر في بعض السياسات التي كانوا يسريون عليها تجاهه .

ثانيا: اليات دولية

لا تقل اهمية الاليات الدولية عن الاليات الاخرى، كون العالم اليوم قد اصبح متكامل، فضلا عن ان منطقة الشرق الاوسط باتت محط جذب عالمي، ومن تلك الاليات:

1 :الحليف الدولي القوي

تستند الدول الضعيفة وغير المستقرة غالبا على حليف دولي قوي، يوفر لها القبول على الصعيد العالمي، ويكون سندا لها في معالجة المشاكل الداخلية والخارجية .وكان العراق قبل 2003 ،كان يتبع هذه السياسة في علاقاته الخارجية، ففي فترة الحكم الملكي، كان يعتمد بشكل كبير جدا في حال مشاكل على الدعم والاسناد البريطاني وفي المرحلة المحصورة ما بني 1958

وحتى عام 2003 ،استبدلت بريطانيا بالاتحاد السوفيتي ، الذي وان كان حليفا قويا الا انه لم يكن بمثل التزام بريطانيا تجاه العراق . وبعد عام 2003 ،بات العراق من غير حليف حقيقي، والسبب ان الولايات المتحدة على الرغم من كونها قد ساعدت العراق في الاطاحة بالنظام لسابق، الا انها لم تساعد في بناء نظام جديد للبلاد، وتركت الامور عرضة للصراعات الداخلية – الداخلية ، والصراعات الداخلية – الاقليمية ، او الاقليمية – الاقليمية، للسيطرة على الامور في البلاد ، لذلك فالعراق بأمس الحاجة لان يعمق علاقاته مع دول القوى الكبرى وان يستفاد من مكانتها العالمية في سبيل بناء تجربته الديمقراطية ، وحمياته من التحديات الداخلية والخارجية.

2 : كسب المجتمع الدولي لصالح العراق

من المتعارف عليه ، ان هناك مشاريع لإعادة صياغة منطقة الشرق الاوسط، تنوي تنفيذها البعض من الدول المتقدمة، وهي تستند في ذلك ان شرق متوسط اكثر تقسيما وتشتتا سيكون اكثر انسجاما مع مصالحها، وسيعطي فرصة اكبر للسلام، لذلك فان المجتمع الدولي لن يتوانى عن ان يدعم كل ما من شأنه ان يعزز من عدم استقرار

شعوب هذه البلدان، ومنها العراق الذي تجد بعض هوياته الفرعية الدعم والتشجيع من قبل الدول الغربية . لذلك العراق بوصفه احدى دول الشرق الأوسط التي تعاني من تلك المشاريع، فمن المهم جدا ان يسعى لان يتفادى المخاطر المتوقعة في المستقبل، عرب تكوين رأي عام اقليمي في المنطقة المحيطة به

لرفض هكذا مخططات، فضلا عن تذكير الدول الغربية من ان عراق مستقر امن، هو افضل من عراق غري مستقر، كونه سيكون ساحة للجماعات المتطرفة، وسيضر بالمصالح الغربية، بمعنى ان كل تجزئة سيصحبها ولادة بؤر جديدة للتوتر والعداء مع الغرب ، لذلك فأن المحافظة على وحدته امرا مفيدا وضروريا .

يتضح من ما تقدم أننا نستطيع تحديد تعريف محدد للاستقرار السياسي عبر مقاربة العناصر الثلاث التي حددناها ومن ثم فإن دولة الاستقرار السياسي في العراق يمكن تحديدها بدولة الأمن الوطني أي: الدولة التي يتحقق فيها حالة غياب المخاطر عن حياة المجتمع وكيان الدولة واستمرار التنمية والاستقرار في سياق الشرعية. وإن جميع العناصر المذكورة في هذا التعريف: الأمن، التنمية، الشرعية تمثل شروطا موضوعية سابقة لبعضها كما تدخل هذه العناصر في جدلية العلاقة التي ينجم عن مخرجاتها في النهاية ما ندعوه بالاستقرار السياسي. ويكون بإعادة تأكيد السياسة والثقافة المرتبطة بالمواطنة في سياق رؤية ترفع عراقية العراق فوق كل توجه طائفي أو عرقي أو مصلحي والوعي بأهمية خلق هوية عراقية جديدة وقوية وإحساس بمواطنة مشتركة بما يتضمنه ذلك من عنصري التفاعل والتعايش قوام الوحدة التاريخية لأرض حضارة ما بين النهرين والوحدة الوطنية للعراق المعاصر وهو مما يؤسس لبناء وولادة الدولة العراقية الجديدة على أسس تضع المواطنة الصالحة والكفاءة والنزاهة في قلب الحراك الاجتماعي لبناء الهوية العراقية وهو ما يتطلب من النخب السياسية جهودا استثنائية وتأسيسية تنبني على إجماع على صياغة عقد اجتماعي على تربة المشترك الإنساني .فالاستقرار السياسي في المصلحة النهائية ما هو إلا نتيجة منطقية لتصالح العراق مع تاريخه وهويته ومحيطه الحضاري وتعامله الإيجابي مع بيئته الإقليمية والدولية.